



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المجلس

الدورة التاسعة والأربعون بعد المائة

روما، 16-20 يونيو/حزيران 2014

تقرير الدورة الثالثة والخمسين بعد المائة للجنة المالية (روما، 12-14 مايو/أيار 2014)

الموجز

نظرت اللجنة خلال دورتها الثالثة والخمسين بعد المائة في عدد من المسائل المتصلة بالشؤون المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2014.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2014.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

رقم الهاتف: +3906 5705 3719



mk367e

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على

موقع المنظمة: www.fao.org

جدول المحتويات

الصفحة

3 مقدمة
4 المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي
4 الحسابات السنوية المراجعة 2013
7 تعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات
7 تعيين عضوين من المجلس التنفيذي في فريق الاختيار المعني بتعيين ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات
7 استعراض الإطار المالي
9 التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات
11 التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي ومذكرة من المدير التنفيذي حول التقرير السنوي
13 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج، ورد إدارة البرنامج عليه
15 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، ورد إدارة البرنامج عليه
17 تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي
18 تاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة والخمسين بعد المائة
18 وثائق أخرى للعلم

تقرير الدورة الثالثة والخمسين بعد المائة للجنة المالية (12-14 مايو/أيار 2014)

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الثالثة والخمسين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد MOUNGUI MÉDI، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيدة Kristina Gill (أستراليا)
 - السيد Olyntho Vieira (البرازيل)
 - السيد خالد محمد الطويل (مصر)
 - السيد Otmar Greiff (ألمانيا)
 - السيد Abdoulaye Traore (غينيا)
 - السيد Hideya Yamada (اليابان)
 - السيد Benito Jiménez Sauma (المكسيك)
 - السيد Khalid Mehboob (باكستان)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
 - السيدة عبلة ملك عثمان ملك (السودان)
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
- السيدة Kristina Gill (أستراليا) عيّنت لتحل محل السيد Matthew Worrell في هذه الدورة؛
 - السيد Otmar Greiff (ألمانيا) عين ليحل محل السيد Georg Friedel Cramer في هذه الدورة؛
 - السيد Benito Jiménez Sauma (المكسيك) عين ليحل محل السيدة Emma María José Rodríguez Sifuentes في هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عينت لتحل محل السيدة Natalie Brown في هذه الدورة؛
 - السيد فوزي لقجع (المغرب) لم يحضر هذه الدورة.

4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي: <http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الثالثة والخمسين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:

- الدانمرك
- النرويج
- المملكة المتحدة

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة

6- ناقشت اللجنة الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013 للبرنامج، المدعومة بإحاطة قدمتها أمانة البرنامج تبين بالتفصيل العناصر الرئيسية للكشوف المالية المراجعة للبرنامج. وتلقت اللجنة أيضا إحاطة من مراجع الحسابات الخارجي عن تقرير مراجعة الحسابات ذي الصلة، والذي عُرض إلى جانب الكشوف في وثيقة واحدة.

7- وأبلغت اللجنة بأنه لا توجد تغييرات في السياسة المحاسبية في عام 2013. وقد طبق البرنامج تماما المعايير الثلاثة الجديدة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن الأدوات المالية الصادرة في عام 2010 واعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2013 وكان الأثر على الإفصاح فقط.

8- وأبلغت اللجنة بالأسباب الرئيسية وراء التغييرات في العناصر الأساسية، وهي: الزيادة في النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل (1.4 مليار دولار أمريكي مقابل 1.3 مليار دولار أمريكي في عام 2012)؛ والزيادة في الاستثمارات الطويلة الأجل (428 مليون دولار أمريكي مقابل 353 مليون دولار أمريكي في عام 2012)؛ والرصيد المستقر نسبيا من المساهمات المستحقة القبض وقدره 1.9 مليار دولار أمريكي؛ والانخفاض في المخزونات (665 مليون دولار أمريكي مقابل 710 ملايين دولار أمريكي في عام 2012)؛ والزيادة في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين (422 مليون دولار أمريكي مقابل 385 مليون دولار أمريكي في عام 2012). وأبلغت اللجنة أيضا بأن سبب الفائض في عام 2013 والبالغ 21 مليون دولار أمريكي في الكشف المالي الثاني مقارنة بعام 2012 يرجع أساسا إلى الزيادة في إيرادات المساهمات (4.4 مليار دولار أمريكي مقابل 4 مليارات دولار أمريكي في عام 2012). وأخطرت اللجنة بأن نسبة الاستخدام الكلي للميزانية في عام 2013 كانت 64 في المائة من الميزانية النهائية الواردة في الكشف المالي الخامس.

9- وأبلغت اللجنة بأن الأمانة أدرجت في عام 2013 وللسنة الثالثة على التوالي بيانا بشأن الرقابة الداخلية، وقع عليه المدير التنفيذي، لتوفير ضمانات إضافية بشأن فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج. وقدمت الأمانة لمحة

عامة موجزة عن العملية الواسعة النطاق المعتمدة لإعداد بيان المدير التنفيذي بشأن الرقابة الداخلية، بما في ذلك جمع "بيانات الضمانات" من 140 مديرا فيما يتعلق بالرقابة الداخلية في مكاتبهم وشعبهم والتي شكلت أساس هذا البيان. وكتدبير إضافي للمساءلة، تم اعتماد جميع بيانات الضمانات المقدمة من المديرين من قبل مشرف واحد على الأقل من المشرفين الأعلى درجة. وأعربت الأمانة عن سرورها بإبلاغ اللجنة بتحقيق معدل تقديم بيانات نسبته 100 بالمائة.

10- وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن سروره بإبلاغ اللجنة بأنه انتهى من مراجعة الحسابات السنوية لعام 2013 وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وأشار إلى أن الحسابات السنوية تعرض بأمانة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، وأداءه المالي وأداء تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعرض مراجع الحسابات الخارجي أيضا توصيات المراجعة لعام 2013.

11- وطلبت اللجنة توضيحات بشأن عدة جوانب تقنية من الحسابات السنوية لعام 2013:

- *استمرار تعزيز بيئة الرقابة الداخلية.* أبلغت اللجنة بأن البرنامج لا يزال ملتزما بتعزيز مبادرات الرقابة الداخلية. وقد وضع البرنامج توصيات من جميع أجهزة الرقابة في إطار واحد لإجراء رصد شمولي للتقدم المحرز في تحقيق أهدافه المؤسسية وأهداف مشروعاته؛
- *المزيد من التطوير لإدارة المخاطر المؤسسية.* أبلغت اللجنة بأنه سيجري تحديث السياسة الحالية لإدارة المخاطر المؤسسية في عام 2014 وعرضها على المجلس التنفيذي في عام 2015، ومن المقرر نشر نظام متكامل لمراقبة الأداء وإدارة المخاطر وأداة خاصة بتكنولوجيا المعلومات خلال عام 2014. وأبلغت اللجنة بأن الهدف في نهاية المطاف هو ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر في جميع العمليات التشغيلية للبرنامج؛
- *تحسين الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأداء الميزانية.* أبلغت اللجنة بأن البرنامج يعتزم زيادة الإفصاح في إطار الكشف المالي الخامس عن طريق إدراج الموارد المتاحة بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح الحالية بشأن الاحتياجات لتحسين تقييم أداء الميزانية؛
- *السياسة المحاسبية فيما يتعلق بالسلع الغذائية.* أبلغت اللجنة بأنه على الرغم من أن الملكية القانونية للسلع الغذائية قد تكون انتقلت إلى حكومة البلد المتلقي عند نقطة دخولها الأولى، إلا أنه وفقا لتعاريف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الرقابة على السلع الغذائية تبقى ضمن اختصاصات البرنامج، وبالتالي، تُدرج السلع الغذائية في مخزونات البرنامج المحتفظ بها في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير؛
- *تفاصيل عن الإفصاحات ذات الصلة بالصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لوظفي الأمم المتحدة.* أبلغت اللجنة بأن الإفصاحات المشار إليها في الفقرة 28 من المذكرات على الكشوف المالية توفر الأساس المنطقي للمعالجة المحاسبية لصندوق المعاشات التقاعدية وأنه استنادا لأحدث تقييم للكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، لا يوجد حاليا أي ضرورة لتسديد العجز من المنظمات المشاركة؛

- والإطار الزمني لتنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي. أبلغت اللجنة بأن البرنامج رحب بجميع توصيات مراجع الحسابات الخارجي وقبلها وأن الإطار الزمني لتنفيذ لكل توصية أدرج في "تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي".

12- إن اللجنة :

- (أ) فحصت الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2013 بما في ذلك رأي مراجع الحسابات الخارجي؛
- (ب) لاحظت أنه، وللسنة الثالثة على التوالي، كانت الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013 مصحوبة ببيان الرقابة الداخلية؛
- (ج) رحبت بمستوى الضمانات التي قدمها المدير التنفيذي فيما يتعلق بالضوابط الداخلية القائمة؛
- (د) هنأت الأمانة على جودة الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013 التي قدم مراجع الحسابات الخارجي بشأنها رأياً لا تشوبه أية تحفظات؛
- (هـ) رحبت بالجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز مبادرات الشفافية وإدارة المخاطر؛
- (و) لاحظت التوصيات الخمس التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي في تقريره عن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013 وتأكيدات الإدارة على متابعتها؛
- (ز) رحبت ببيان مراجع الحسابات الخارجي عن العلاقة الإيجابية والمهنية مع إدارة البرنامج؛
- (ح) لاحظت التقدم في المجالات المحتاجة للتحسين الواردة في بيان الرقابة الداخلية، وعلى وجه التحديد:
- لاحظت الأنشطة التي يعتزم أن ينفذها البرنامج في عام 2014 لدعم نجاح تنفيذ تقييمات المخاطر وسجلات المخاطر في البلدان المتوسطة الدخل؛
 - لاحظت التقدم الذي أحرزه البرنامج في نشر أنشطة الاستعداد للطوارئ وشجعت المجلس التنفيذي على دعم هذه الجهود؛
 - شجعت الأمانة على تقديم نتائج عملية بشأن تنفيذ أداة رصد وتقييم المكاتب القطرية "كوميت" في البرنامج خلال إحدى دورات اللجنة في عام 2015؛
 - لاحظت التقدم في ضمان تقييم أداء الموظفين في الوقت المناسب وشجعت الأمانة على مواصلة إدخال تحسينات نوعية في إطار عملية تقييم الأداء؛
 - اعترفت بجهود الأمانة المبذولة حتى الآن لتنفيذ تعزيز الفصل بين الواجبات في نظم تكنولوجيا المعلومات المؤسسية وشجعت التنفيذ الكامل لهذه التدابير؛
- (ط) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013.

تعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

13- استعرضت اللجنة طلب تجديد مدة عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، وهما: السيدة Irena Petruškevičienė (ليتوانيا) من 30 يوليو/تموز 2014 إلى 29 يوليو/تموز 2017؛ والسيد James A. Rose III (الولايات المتحدة الأمريكية) من 30 يوليو/تموز 2014 إلى 29 يوليو/تموز 2017.

14- إن اللجنة:

- (أ) لاحظت مؤهلات المرشحين اللذين أوصى بهما المدير التنفيذي؛
 (ب) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على تعيينهما.

تعيين عضوين من المجلس التنفيذي

في فريق الاختيار المعني بتعيين ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

15- استعرضت اللجنة طلب تعيين عضوي المجلس التنفيذي في فريق الاختيار المعني بتعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، وهما: الدكتور Kayoya Masuhwa، الممثل الدائم المناوب لزامبيا، والسيد Otmar Greiff، الممثل الدائم المناوب لألمانيا.

16- إن اللجنة:

- (أ) لاحظت ممثلي المجلس المرشحين لعضوية فريق الاختيار، اللذين أوصت بهما هيئة مكتب المجلس التنفيذي؛
 (ب) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على تعيينهما في فريق الاختيار.

استعراض الإطار المالي

17- استعرضت اللجنة الوثيقة *استعراض الإطار المالي* التي قدمتها أمانة البرنامج. وقدمت الوثيقة نهجا شاملا لاستعراض الإطار المالي للبرنامج، موضحة عناصره الثلاثة التي تسعى إلى: (1) زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد؛ (2) تحسين المرونة عن طريق استعراض هيكل إدارة أموال البرنامج؛ (3) تحسين المساءلة عن التخطيط وإدارة التكلفة. وانصب تركيز الوثيقة على العنصر الأول بشأن إمكانية التنبؤ وتحقيق أقصى فائدة من استخدام موارد البرنامج من خلال استعراض مرفق تمويل رأس المال العامل.

18- ولدى مرفق تمويل رأس المال العامل حالياً ثلاث آليات تمويل، لكل منها مرتسمات مخاطر متميزة. وتتألف آليات التمويل الثلاث من: (1) الإقراض الداخلي للمشروعات؛ (2) الإدارة الشاملة للسلع عبر مرفق الشراء الآجل؛ (3) الخدمات المؤسسية. وتقع جميع الآليات الثلاث حالياً ضمن مرفق واحد يدعمه احتياطي تشغيلي بمبلغ 101.2 مليون دولار أمريكي بسقف تمويل قدره 607 ملايين دولار أمريكي، وعامل استدانة بمعدل 6 إلى 1.

19- وأبلغت اللجنة بتحليل واستنتاجات استعراض مجموعة بوسطن الاستشارية لمرفق تمويل رأس المال العامل، الذي أوضح سجل عمل كل من آليات التمويل الثلاث والمخاطر المنخفضة عموماً بسبب الممارسات السليمة لإدارة المخاطر. وأوضح هذا التحليل أنه ينبغي إدارة آليات التمويل الثلاث للبرنامج بشكل منفصل لتحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة. وأكد التحليل أيضاً أن كلا من مرفق الشراء الآجل والخدمات المؤسسية لن يحتاجا إلى دعم من الاحتياطي التشغيلي، وأوصى بسقف قدره 600 مليون دولار أمريكي للإقراض الداخلي للمشروعات التي يكون فيها عامل استدانة قدره 10 مناسباً.

20- وبالنظر إلى تحديد آليات التمويل المتميزة الثلاث في مرفق تمويل رأس المال العامل ومع الأخذ بعين الاعتبار التحليل الذي أجرته مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG)، اقترحت الأمانة:

- (1) فصل مرفق الشراء الآجل (وإعادة تسميته ليصبح مرفق الإدارة الشاملة للسلع) وسُلف الخدمات المؤسسية عن مرفق تمويل رأس المال العامل؛
- (2) إنشاء احتياطي لمرفق الإدارة الشاملة للسلع، ونقل 6 ملايين دولار أمريكي من الاحتياطي التشغيلي إلى احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع المنشأ حديثاً؛
- (3) وضع سقف بمبلغ 570 مليون دولار أمريكي لمرفق تمويل رأس المال العامل يستخدم لغرض الإقراض الداخلي لعمليات المشروعات؛
- (4) الحفاظ على سقف بمبلغ 350 مليون دولار أمريكي لمرفق الإدارة الشاملة للسلع؛
- (5) وضع سقف بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي لسُلف الخدمات المؤسسية لعام 2014، واستعراض مستواه بصورة منتظمة كجزء من خطط الإدارة في المستقبل؛
- (6) استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة كاحتياطي وملجأ أخير لسُلف الخدمات المؤسسية.

21- وأعربت اللجنة عن شكرها للأمانة على الوثيقة وشمولية العملية الاستشارية. كما أعربت اللجنة عن تقديرها للتحليل التفصيلي الذي أجرته مجموعة بوسطن الاستشارية لمرفق تمويل رأس المال العامل في البرنامج.

22- وردا على أسئلة اللجنة بشأن أساس الزيادة الكبيرة في الإقراض الداخلي للمشروعات، أوضحت الأمانة أن رفع السقف سيسمح للبرنامج بتعظيم الفوائد من خلال زيادة إمكانية التنبؤ. والمبلغ المحدد وقدره 570 مليون دولار أكثر تحفظاً من المبلغ الذي أوصت به مجموعة بوسطن الاستشارية؛ وسيكون سقفاً وليس هدفاً؛ وسيسمح للبرنامج

بالاستجابة بشكل أفضل في حالة وجود ثلاث أو أربع حالات طوارئ من المستوى 3 في وقت واحد. وأخطرت الأمانة اللجنة أن سقف مرفق تمويل رأس المال العامل كان يبلغ 407 ملايين دولار أمريكي في عام 2010؛ وبالتالي فإن الزيادة أقل حجماً إذا ما قورنت بهذا المستوى.

23- واستفسرت اللجنة عن احتمال انخفاض المرونة نتيجة الفصل بين أدوات التمويل الثلاث. وأبلغت الأمانة اللجنة باحتمال فقدان بعض المرونة الإدارية وهو ما سيتم التخفيف من أثره عبر اعتماد سقف مناسب لكل أداة للتمويل. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الشفافية والمساءلة ستحظى بالأسبقية وتوفر إبلاغاً أفضل وتحسن الحوكمة الكلية.

24- وفيما يتعلق باستخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة كاحتياطي وملجأ أخير، أكدت اللجنة الروابط باستعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشرة وخطة الإدارة. وأخطرت الأمانة اللجنة بأوجه الترابط، وبأن التغييرات المقترحة يدعمها تحليل تفصيلي للمخاطر والفوائد، وأن المرافق الثلاثة الجديدة، إلى جانب حساب الاستجابة العاجلة، ستظل خاضعة للاستعراض عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

25- إن اللجنة:

- (أ) رحبت بوثيقة استعراض الإطار المالي؛
- (ب) أعربت عن تقديرها للاستعراض الشامل للعناصر الثلاثة، وهي إمكانية التنبؤ والمرونة والمساءلة؛
- (ج) اعترفت بأهمية الاستعراض الذي أجرته مجموعة بوسطن الاستشارية لمرفق تمويل رأس المال العامل؛
- (د) وافقت على اقتراح الفصل بين أدوات التمويل الثلاث للإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع والخدمات المؤسسية، وتحديد سقف وآلية شبكة أمان لاحتياطي كل أداة منها من أجل تعزيز الشفافية وإمكانية التنبؤ بالتمويل على الصعيد القطري، على النحو الوارد في مشروع القرار؛
- (هـ) أحاطت علماً بأنه سيتم تقديم وثائق في المستقبل بشأن العنصرين الآخرين من استعراض الإطار المالي وطلبت الإطار الزمني ذي الصلة؛
- (و) طلبت إعداد تقارير في المستقبل عن الفوائد المتحققة من تنفيذ آليات التمويل الجديدة؛ و
- (ز) دعت المجلس التنفيذي إلى إقرار المقترحات الواردة في هذه الوثيقة.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

26- عرض رئيس لجنة مراجعة الحسابات التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات من خلال خدمة الاتصال عن بُعد لأنه لم يتمكن من حضور الجلسة شخصياً نظراً لارتباطه بالتزام آخر. ويغطي التقرير الفترة من 1 أبريل/نيسان 2013 إلى 31 مارس/آذار 2014، وهي فترة اجتمعت لجنة المراجعة خلالها ثلاث مرات. وقد غطت الموضوعات التي

جرت مناقشتها مع إدارة البرنامج والمفتش العام والمراجع الخارجي للحسابات كامل مسؤوليات اللجنة المنصوص عليها في اختصاصاتها. وساعدت الجلسات المعقودة مع المدير التنفيذي ومكتب المجلس التنفيذي لجنة المراجعة على تحديد المسائل الأشد أهمية لكي تنظر فيها.

27- ونظرت لجنة المالية في نقاط التقرير الرئيسية التي عرضها رئيس لجنة المراجعة، بما في ذلك رأي اللجنة بشأن مبادرات المفتش العام، وبيان الرقابة الداخلية، والكشوف المالية، ومراجعتي الأداء، واستعراض عملية العدالة الداخلية.

28- وناقشت لجنة المراجعة مختلف أساليب تحديد معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة مع الإدارة وأوصت بأن الأخذ بمعدل وحيد لتكاليف الدعم غير المباشرة هو النهج الأفضل. ولاحظت لجنة المالية دعم لجنة المراجعة الصريح للأخذ بمعدل وحيد لتكاليف الدعم غير المباشرة وتوافق الآراء فيها بهذا الخصوص وأعربت عن دعمها للمشروع التجريبي المقترح لاستكشاف طرق أفضل لقياس التكاليف. كما لاحظت اللجنة دعم لجنة المراجعة لزيادة التحليل حول أية تكاليف يغطيها الدخل المتعلق بتكاليف الدعم غير المباشرة.

29- ولاحظت لجنة المراجعة أن مرفق تمويل رأس المال العامل: (1) يقدم التمويل الفوري بدون تأكيد مسبق بمساهمات المانحين؛ (2) يمكن من التخزين المسبق. ورأت لجنة المراجعة أن تقديم التمويل الفوري يشكل مخاطرة أكبر بكثير من مخاطر التخزين المسبق للسلع الغذائية من خلال آلية الشراء الآجل حيث يصبح الاستثمار في المخزون جزءاً من أصول البرنامج. وقد تعاقد البرنامج مع خبراء خارجيين لإسداء المشورة حول توسيع رأس المال العامل، وستواصل لجنة المراجعة مناقشة هذه المسألة بعد دورة المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2014.

30- وشكر رئيس لجنة المراجعة، نيابة عنها، المدير التنفيذي والإدارة العليا على ما أبدوه من تعاون وأشاد بالأعمال التي تقوم بها الهيئات الرقابية الأخرى في البرنامج.

31- وأعربت لجنة المالية عن تقديرها لعمل لجنة مراجعة الحسابات وأحاطت علماً برأيها في عمل البرنامج. وتم حث لجنة المراجعة على أن تدرج في اجتماعاتها اقتراحات بمسائل الرقابة التي يمكن للمجلس أن يركز عليها. وطلبت لجنة المالية توصيات أكثر تحديداً حول كيفية إدارة مخاطر أسعار السلع؛ واقترحت أن تتعقب الإدارة الوفورات المتحققة عن طريق الآلية المنقحة. ورحبت لجنة المالية بالعمل الجاري لتحديد حالات التدليس وتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية.

32- وستقدم لجنة المراجعة في المستقبل ملخصاً مقتضباً في محاضر جلساتها للقرارات المتخذة والتوصيات المقدمة في سياق كل بند من بنود جدول الأعمال. وقد ناقشت لجنة المراجعة مع الإدارة مسألة إجراء استعراض في المستقبل للتنسيق الداخلي والتنسيق الخارجي عند وجود عدة حالات طوارئ من المستوى 3. وفيما يتعلق بإدارة مخاطر أسعار السلع، فقد ناقشت لجنة المراجعة المسألة مع الإدارة وهي لا تعتبر أن من الملائم التعاقد مع خبراء خارجيين فيما يتعلق

بالتغطية التحوطية وبالتجارة. ولوحظ تحقق تقدم ممتاز في تنفيذ التوصيات العالية المخاطر التي ما تزال معلقة والصادرة عن المراجعة الداخلية للحسابات. ويتمشى عمل لجنة المراجعة مع اختصاصاتها المنقحة التي وافق عليها المجلس التنفيذي قبل سنتين.

33- وعرض رئيس لجنة المراجعة طرح آراء أعضاء لجنته حول تقارير المراجعة الخارجية للحسابات إذا ما تم تلقي تلك التقارير قبل دورة المجلس. وذكرت الإدارة بالصعوبة اللوجستية التي ينطوي عليها إجراء استعراض كهذا خلال دورة لجنة المراجعة في مارس/آذار عام 2014 قبل استكمال الكشوف المالية ومراجعات الأداء، وعرضت أن تتيح للجنة المراجعة الصيغة النهائية لمراجعات الأداء التي يجريها المراجع الخارجي للحسابات، وذلك فور استلام الإدارة لها.

34- كما علمت لجنة المالية من إدارة البرنامج بأن العمل الجاري حول إدارة مخاطر أسعار السلع إنما يركز على تخطيط الطلب والتنبؤ به، وكذلك، وكما أشار رئيس لجنة المراجعة، على التخزين المسبق للسلع؛ وأن النهج الأكثر تعقيدا إزاء التغطية التحوطية والتجارة تنال أولوية أدنى.

35- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات عن الفترة من 1 أبريل/نيسان 2013 إلى 31 مارس/آذار 2014، وأعربت عن سرورها لعمل لجنة المراجعة كأداة للإدارة والرقابة؛
- (ب) أحاطت علما بجميع التوصيات ذات الصلة بعمل لجنة المراجعة، بما في ذلك تحليلها للكشوف المالية ولأنشطة المحاسبة والمراجعة؛
- (ج) وافقت على تقديم التقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته في يونيو/حزيران 2014 لينظر فيه.

التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي ومذكرة من المدير التنفيذي حول التقرير السنوي

36- عملا بالنظام الأساسي للبرنامج، قدم التقرير السنوي للمفتش العام في البرنامج إلى لجنة المالية للنظر فيه. وعرض المفتش العام تقرير عام 2013.

37- وأعربت اللجنة عن ترحيبها بكل من التقرير السنوي للمفتش العام للبرنامج ومذكرة المدير التنفيذي حول التقرير السنوي للمفتش العام في البرنامج وعن تقديرها لهما. ولاحظت اللجنة مع الارتياح أن لدى البرنامج بيئة رقابة داخلية مستقرة.

38- وحدد المفتش العام الفرص التي ينطوي عليها الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات وتقارير التفتيش، بما في ذلك تعزيز التفاعل مع الإدارة؛ وتعزيز أدلة المراجعات والإبلاغ عنها؛ وتحسين الشفافية والمساءلة.

39- وأعربت اللجنة عن تقديرها لأن المفتش العام، بالتعاون مع الإدارة التنفيذية ولجنة مراجعة الحسابات، يجري استعراضا للشروط المسبقة للضرورة للتقدم نحو الضمان الإيجابي لإدارة المخاطر والحوكمة والبيئة الرقابية، وأنه سيقدم تقريرا عن ذلك في ديسمبر/كانون الأول 2014.

40- وعلمت اللجنة من المفتش العام أن استعراض العدالة الداخلية أنجز مؤخرا بنتائج إيجابية وأن استعراض المفتش العام لعمليات التحقيق سيؤدي إلى تركيز كبير في التحقيقات على المخاطر التي يثيرها الباعة فضلا عن المخاطر على العدالة الداخلية. وأبلغت اللجنة أن المفتش العام يعمل على تعزيز فعالية التحقيقات من خلال زيادة استخدام الأدلة الجنائية وتحليل البيانات في الأدلة. وردا على الشواغل التي ساورت اللجنة لأن التدليس المرتكب من جانب الباعة وغيرهم قد زاد بمقدار أربعة أضعاف، أشار المفتش العام إلى هذا يُعتبر مجرد مبلغ صغير نسبيا إذا أخذنا في الاعتبار أن الرقم المعني يشكل فحسب نسبة 0.01 في المائة من إجمالي مجموع ميزانية البرنامج. وأضاف إن هذا يعكس زيادة التركيز في التحقيقات بشأن تدليس الباعة والإبلاغ عنه. ولا يشكل ذلك خسارة مادية كبيرة إذا أخذنا في الاعتبار مخاطر البيئات التي يعمل فيها البرنامج وبيئة الرقابة الداخلية لديه.

41- وطلبت اللجنة توضيحا حول الإطار الزمني المحدد بمدة 18 شهرا لإقفال توصيات المراجعات العالية المخاطر وتلقت تأكيدا بأن مدة 18 شهرا تعتبر معقولة. وعلمت اللجنة من المفتش العام أن الإدارة تدير المخاطر بصورة استباقية وقد أقرت عددا من التوصيات خلال السنة الماضية.

42- وناقشت اللجنة تحويلات النقد والقوائم وأبلغت بأن المخاطر المتأصلة في هذه التحويلات تعود للتوسع في هذه الأنشطة، حيث أن البرنامج زاد منتجات النقد والقوائم بنسبة 20 في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية. ووجدت عمليات المراجعة أن على البرنامج أن يضيفي الصفة المؤسسية على النتائج نظرا لأن عدد النظم المختلفة المتبعة لا تسمح له بالمعالجة الكافية لكل المشاكل في كل بلد من البلدان. ويتمثل أحد التحديات الملحوظة في توسيع النطاق بحيث يمكن التنفيذ بصورة فعالة. وسمعت اللجنة بأن الإدارة مدركة لهذا التحدي وتقوم بمعالجته. ويقدم المفتش العام المساعدة لتوفير الضمان الإداري من خلال مهمة استشارية واسعة النطاق ومن خلال عمليتي مراجعة كبيرتين تركزان على النقد والقوائم من المقرر إجرائهما خلال عام 2014.

43- وأثارت اللجنة أسئلة عن تناقص ميزانية مكتب المفتش العام في عام 2013 وما يكمن خلف ذلك القرار من خيارات أو تدابير. وحدد المفتش العام أن هذا يُعتبر من مكتسبات الكفاءة وأفاد بأن الأموال أعيدت إلى الإدارة لأن المفتش العام تمكن من التنفيذ بفعالية ضمن الميزانية المنقحة. ويحظى المفتش العام بتمويل ملائم وقد وضع بصورة فعالة توقعات احتياجات مكتبه لتلبية الالتزام بتوفير الضمان. ولاحظ المفتش العام أن عام 2014 سيحقق تخفيضا جديدا في

الميزانية من خلال الاستعراض المنجز مؤخرا لهيكل المكتب وموظفيه، الأمر الذي سيحدث تغييرا كبيرا في مؤهلات موظفيه. وسيؤدي ذلك إلى مزيد من الكفاءة في استخدام الموارد لتنفيذ الأهداف خلال عام 2014.

44- وأبلغت اللجنة بأن المفتش العام يعتزم إعادة النظر في النظام المالي وسيطلب إدخال تغيير عليه في دورة المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 يركز على زيادة فعالية أعمال المراجعة والتحقيق.

45- وأثنت اللجنة عموما على المفتش العام للتقرير الذي قدمه وأعربت عن سرورها إزاء التوسع في التحقيق في أنشطة الباعة، وطلب إحداث تغييرات في النظام المالي، والفلسفة العامة الاستشافية التي تتحلّى بها وظيفة مراجعة الحسابات في البرنامج.

46- إن اللجنة

(أ) نظرت في التقرير السنوي للمفتش العام في البرنامج بالترافق مع مذكرة المدير التنفيذي حول هذا التقرير السنوي؛

(ب) لاحظت رأي الضمان الإيجابي الذي أصدره المفتش العام حول قضايا حوكمة العمليات الداخلية وحول إدارة المخاطر في البرنامج؛

(ج) رحبت بالضمان الذي قدمه المفتش العام حول استقلال مكتب المفتش العام والإعلان عن الضمان الذي أصدره؛

(د) أحاطت علما بهذا التقرير؛

(هـ) دعت المجلس التنفيذي إلى إقرار التقرير السنوي للمفتش العام في البرنامج ومذكرة المدير التنفيذي حول التقرير السنوي للمفتش العام في البرنامج.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي

عن شراء الأغذية في البرنامج ورد إدارة البرنامج عليه

47- ناقشت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج المدعوم بإحاطة من مراجع الحسابات الخارجي، الذي أوضح أن الهدف الرئيسي من مراجعة الأداء هو السعي بصفة عامة إلى توفير ضمان بأن مشتريات البرنامج للأغذية تفي بأهداف السياسة المتمثلة في الفعالية والكفاءة وحسن التوقيت والشفافية، بالنظر إلى أن شراء الأغذية بكفاءة مسألة حاسمة لمهمة البرنامج. ويغطي التقرير الفترة من أغسطس/آب 2011 إلى يوليو/تموز 2013 وجرت المراجعة في مقر البرنامج في روما و6 مكاتب قطرية و3 مكاتب إقليمية.

48- وعلمت اللجنة من مراجع الحسابات الخارجي بأنه تم تقديم تسع توصيات إلى الأمانة تغطي تسعة موضوعات وترتبط بما يلي: أوجه الضعف في تخطيط المشتريات؛ والتصدي لمخاطر المبادرات الجديدة في مجال مشتريات الأغذية في مرفق الشراء الآجل والشراء من أجل التقدم؛ وضمان الامتثال للإطار التنظيمي؛ وكفاءة عملية الشراء وحسن توقيت المشتريات؛ ومعالجة الفجوات في استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات وإدارة شؤون البائعين؛ ومعالجة مشاكل سلامة الأغذية وجودتها؛ ووجود آليات رقابة فعالة على مختلف المستويات في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ولأحظت اللجنة أن وظيفة الشراء في البرنامج تظهر الالتزام بتحقيق الأهداف ولكن كانت هناك مجالات حاسمة يتعين أن يعزز فيها البرنامج النهج الحالية ويستند إليها لتحقيق الأداء الأمثل في مجال المشتريات.

49- وأبلغت اللجنة بأنه تم قبول جميع التوصيات وأن التوصيات الواردة في التقرير ستساعد البرنامج في تحقيق خدمة شراء استراتيجية. وقد مكنت زيادة استخدام مرفق الشراء الآجل من اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن الشراء على أساس معلومات السوق والموسمية.

50- وأكدت اللجنة على أهمية وجود إطار سليم لتخطيط المشتريات وأشارت إلى أنه ينبغي وضع هذا الإطار بمشاركة الشعب الأخرى ذات الصلة. وتم طمأنة اللجنة بأن الإطار سيُدمج في الشعب الأخرى تماشياً مع الاتجاه نحو نهج سلسلة الإمداد المتكاملة.

51- وشددت اللجنة على أنه سيتم النظر في مرفق الشراء الآجل كجزء من استعراض الإطار المالي، وسيتم تعجيل تقييم أثر مرفق الشراء الآجل. وطلبت اللجنة أيضاً أن يسرع البرنامج في تنفيذ التوصية المتعلقة بدليل إدارة الشراء من أجل التقدم.

52- وناقشت اللجنة أهمية المشتريات المحلية وشجعت البرنامج على مواصلة جهوده في هذا المجال. وأكدت الأمانة أن 50 في المائة من مشتريات البرنامج حالياً يتم شراؤها في البلدان والمناطق التي ينفذ فيها البرنامج برامج المساعدة الغذائية. وحثت اللجنة البرنامج بأن يضمن تقديم التدريب المناسب إلى جميع موظفي المشتريات قبل توسيع نطاق تفويض السلطة في الميدان.

53- وأكدت اللجنة الحاجة القوية إلى توسيع قاعدة البائعين وتحديد البائعين المحتملين الذين لديهم القدرة على الاستجابة لمتطلبات البرنامج. وأيدت اللجنة الحاجة إلى تسوية أي تضارب محتمل في المصالح، عندما يكون نفس المفتش مشتركاً في كل من عملية التأهيل الأولي للبائع وعملية اختياره. وناقشت اللجنة أيضاً الحاجة إلى إيلاء أولوية عالية لمسألة جودة الأغذية على طول سلسلة الإمداد، على النحو الذي سلط عليه الضوء مراجع الحسابات الخارجي، والتي أفادت الأمانة بأنها ستعالج.

54- وناقشت اللجنة الجدول الزمني لتنفيذ التوصيات بهدف الإسراع في تنفيذها. وعلمت اللجنة من الأمانة إلى أن هذه الجداول الزمنية وضعت بالتشاور مع وحدات الأعمال ذات الصلة، ولكنها ستعمل على تسريع العملية، حيثما أمكن.

55- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت تقرير مراجع الحسابات الخارجي ورد الإدارة عليه وأحاطت علماً بالتوصيات؛
- (ب) أعربت عن تقديرها لعمل مراجع الحسابات الخارجي وإعداد تقرير مفصل وشامل يحتوي على تسع توصيات؛
- (ج) لاحظت أن الجوانب التي يغطيها هذا التقرير كانت أساسية لعملية الشراء وتمثل مجالات حساسة على الأمانة أن تعالجها؛
- (د) اقترحت أن تكون الأطر الزمنية المشار إليها بشأن التنفيذ إرشادية، وأن تُختصر، حيثما أمكن، مع إيلاء اهتمام خاص للتوصيات المتعلقة بمرفق الشراء الآجل والشراء من أجل التقدم؛
- (هـ) أشارت إلى ارتياحها إزاء التوصية المتعلقة بالحاجة إلى وضع إطار متكامل لتخطيط المشتريات؛
- (و) أكدت على أهمية زيادة قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في إطار الشراء من أجل التقدم؛
- (ز) لاحظت أن جميع التوصيات قد تم قبولها، وأوصت بأن يحث المجلس التنفيذي الأمانة على تنفيذها بالكامل؛
- (ح) أشارت إلى ارتياحها إزاء أنشطة البرنامج المتعلقة بالمشتريات المحلية وشددت على أنه ينبغي مواصلة هذه الأنشطة في البلدان النامية؛
- (ط) وتطلعت إلى تلقي التقرير عن التنفيذ من خلال تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي

عن مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، ورد إدارة البرنامج عليه

56- ناقشت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية المدعوم بإحاطة من مراجع الحسابات الخارجي، الذي أوضح أن الهدف الرئيسي للمراجعة تمثل في تقييم ما إذا كان قد تحقق الهدف المعلن لمستودع الأمم المتحدة، وهو تعزيز القدرة والاستجابة لحالات الطوارئ وتشجيع التعاون فيما بين الوكالات. وامتدت المراجعة لتشمل محوري مستودع الأمم المتحدة في دبي وبرنامج دبي (بما في ذلك مكتب الدعم) ومقر البرنامج في روما، وغطت الفترة من 2011 إلى يوليو/تموز 2013.

57- وعلمت اللجنة من مراجع الحسابات الخارجي بأنه تم تقديم اثنتي عشرة توصية إلى الأمانة، وأنها ترتبط بما يلي: الإطار المؤسسي والاستجابة لحالات الطوارئ؛ والإدارة المالية؛ وإدارة المخازن والموجودات؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وآليات الرقابة والإشراف؛ والعمل مع المستخدمين/الشركاء. وسمعت اللجنة أن مستودع الأمم المتحدة يعد مفهوما فريدا للتعاون بين الوكالات الإنسانية وأنه ينبغي أن يستفيد من موقعه الحاسم لتحسين تقديم الخدمات إلى المستخدمين والشركاء.

58- وأبلغت اللجنة بقبول جميع التوصيات الواردة في التقارير وأن من المتوقع أن يؤدي تنفيذها إلى تعزيز كفاءة شبكة مستودعات الأمم المتحدة وفعاليتها واستدامتها الطويلة الأجل. ومن أصل اثنتي عشرة توصية في التقارير، من المتوقع تنفيذ عشر توصيات في غضون عام واحد، واثنتان في الفصل الثالث من عام 2015. واعتُبر التقرير ذا توقيت مناسب في ضوء نمو الشبكة من محور واحد إلى شبكة عالمية على مدى فترة ثلاث عشرة سنة.

59- وحصلت اللجنة من الإدارة على الإيضاحات التي طلبتها بشأن قضايا محددة تتعلق بالبرنامج والمسؤولية المشتركة بين الوكالات في الرقابة على مستودع الأمم المتحدة؛ والانتقال نحو نهج يتسم بالمزيد من الاستراتيجية لحالات الطوارئ بالتشاور مع مستخدمي مستودعات الأمم المتحدة؛ والمعايير التي يقوم عليها قرار تحديد المواقع الجغرافية للمحاور؛ واستعراض الهيكل والتوظيف الذي جرى في مارس/آذار 2014 في موقع برينديزي؛ وفرز البائعين؛ وتعزيز الشفافية في وظيفة الشراء؛ واستخدام البسكويت العالي الطاقة وإدارة مخزونات؛ والشراكات مع القطاع الخاص؛ والترتيبات البروتوكولية للخبراء الخارجيين الراغبين في الاستفادة من تجربة مستودعات الأمم المتحدة من خلال زيارات ميدانية.

60- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية ورد الإدارة عليه، وأشارت إلى أن التقرير سيعزز إبراز أنشطة إدارة مخزونات المستودع، التي لا يفهمها بشكل كامل أصحاب المصلحة لدى البرنامج؛
- (ب) أيدت التوصيات الاثنتي عشرة التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي ورحبت بأن الإدارة قد قبلت جميع التوصيات وأسست عملية لتنفيذها؛
- (ج) طلبت إجراء استعراض مفصل قبل إنشاء محاور جديدة؛
- (د) شددت على ضرورة أن يوظف البرنامج أنسب الموظفين وأكثرهم تأهيلا بالتخصصات اللازمة لضمان تشغيل محاور مستودع الأمم المتحدة؛
- (هـ) أعربت عن قلقها إزاء تدمير البسكويت العالي الطاقة وشجعت البرنامج على إجراء استعراض دقيق لإمكانيات توزيع المواد المخزنة مسبقا، لتجذب تدمير المخزونات في المستقبل؛
- (و) لاحظت أن العديد من المشاكل التي أبرزها مراجع الحسابات الخارجي ترجع إلى عهد بعيد وشجعت على إجراء تقييمات منتظمة لضمان تسوية المشاكل الماثلة بأسرع ما يمكن.

تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

- 61- ناقشت اللجنة "تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي"، الذي وفر تحديثا للتقدم بشأن التوصيات المتعلقة من فترات التقارير السابقة.
- 62- وأبلغت اللجنة بأنه من أصل 56 توصية معلقة مقدمة في تقارير مراجع الحسابات الخارجي السابقة، نفذت 31 توصية منذ صدور تقرير العام الماضي. ومن بين 25 توصية معلقة، كانت هناك توصية واحدة من عام 2010، و3 توصيات من عام 2011، و8 توصيات من عام 2012، و13 توصية من عام 2013.
- 63- وأبلغت اللجنة أن مراجع الحسابات الخارجي قدم 26 توصية إضافية أثناء مراجعتي الأداء ومراجعة الكشوف المالية لعام 2013 التي جرت في الفترة 2013-2014.
- 64- وأبلغت اللجنة بأن البرنامج بذل جهدا كبيرا في تنفيذ التوصيات المتعلقة ضمن الإطار الزمني المشار إليه، وسُلط الضوء بالتحديد على التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن العمل مع شركاء التعاون (معدل تنفيذ نسبته 60 في المائة). وأبلغت اللجنة أيضا بالجهود المبذولة للإسراع في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن استخدام النقد والقوائم، الذي يسلط الضوء على أن معدل التنفيذ الحالي البالغ 18 في المائة لم يأخذ في الاعتبار أن العديد من الأجزاء الفرعية للتوصيات المتعلقة قد نفذت.
- 65- ولاحظت اللجنة أن مراجع الحسابات الخارجي قد أبدى آراءه بشأن جميع التوصيات التي تعتبر الأمانة أنها قد أنجزت. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي أيضا عن سروره لإبلاغ اللجنة بالرضا العام بشأن جهود البرنامج في تنفيذ التوصيات وشجع البرنامج على مواصلة تنفيذ التوصيات المتعلقة المتبقية الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الموارد البشرية وفي تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن استخدام النقد والقوائم ضمن الإطار الزمني المشار إليه.
- 66- وطلبت اللجنة توضيحا بشأن عدة جوانب من "تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي":
- الاقتراحات الإضافية لمراجع الحسابات الخارجي في رده على التوصيات المنفذة. أبلغت اللجنة بأن البرنامج سينظر في جميع الاقتراحات الإضافية التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي وسيتابعها؛
 - الإطار الزمني لتنفيذ التوصيات المتعلقة الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الموارد البشرية. أبلغت اللجنة بأن تعزيز إدارة الموارد البشرية يمثل أولوية مؤسسية رئيسية وأن البرنامج سيواصل التقدم في تنفيذ التوصيات المتبقية، مع مراعاة استراتيجية شؤون العاملين في البرنامج التي ستُعرض على المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2014؛

- توسيع نطاق استخدام طرائق النقد والقسائم. أبلغت اللجنة بأن التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن استخدام النقد والقسائم ستُعالج خلال عام 2014 وأنه تم مراعاة قدرات الشركاء وبيئة السياق عند تصميم برنامج طرائق النقد والقسائم.

67- إن اللجنة:

- نظرت في التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي الذي يُقدم إلى المجلس بانتظام؛
- لاحظت معدل تنفيذ التوصيات المعلقة الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي، ولاحظت التوصيات الجديدة التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي في تقاريره الصادرة في عام 2014؛
- شجعت الأمانة على الإسراع في تنفيذ التوصيات المعلقة ضمن الجدول الزمني المشار إليه في التقرير؛
- نظرت في التعليقات التي أبقاها مراجع الحسابات الخارجي عن مدى تنفيذ كل توصية من التوصيات وطلبت من البرنامج أن يراعي هذه التعليقات الإضافية أثناء التنفيذ؛
- نظرت في إمكانية إعادة تعديل المواعيد النهائية لتنفيذ بعض التوصيات في ضوء العمل الجاري داخل المجلس والمنظمة ككل؛
- تطلعت إلى المزيد من التحديثات عن التقدم المحرز في التنفيذ؛
- أوصت المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

تاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة والخمسين بعد المائة

68- أبلغت اللجنة بأن من المقرر عقد دورتها الرابعة والخمسين بعد المائة في روما من 26 إلى 30 مايو/أيار 2014.

وثائق مقدمة للعلم

- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4) (ح) من اللائحة العامة)
- تقرير بشأن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2013)